

مجلة الجامعة العراقية

مجلة الجامعة العراقية

مجلة علمية محكمة فصلية
يصدرها مركز البحوث والدراسات

موضوعات العدد

النظرة القرآنية لعلم البشر كما صورته سورة الأنعام دراسة...

د. وضاح عامر عبد الباقي

فقه التنزيل وأثره في تحقيق مقاصد الشريعة

م.م. حيايد اسماعيل مرعيد

ظاهرة الحمل على التوهم في الدرس الصرفي

م.د. قصي جدوع رضا

فاعلية برنامج بالوسائط المتعددة في تنمية مهارات الخرائط

ياسر صاحب عبد مرزوك

عيوب الإرادة وأثرها في العقد الالكتروني-دراسة مقارنة-

أ.م.د. عدنان نجم عبود

Transitivity and Modality of Trump's Tweets : A Critical

Eaman Y. Thabit

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

مجلة الجامعة العراقية

مجلة علمية محكمة فصلية

يصدرها مركز البحوث والدراسات

Online ISSN: 2663-7502

Print ISSN: 1813-4521

Arab Impact (878-2018)

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٠٨٦ السنة ٢٠٠٨

Journal of The Iraqi University **موقع المجلة الالكتروني**

Arcif Arab Citation & Impact Factor Arcif (L18/0237 IF)

المقدمة...

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين نبينا محمد الامين وعلى آله وصحبه أجمعين.... وبعد.

يليق بالباحثين أن يفرحوا بكل كلمة تكتب وكل جملة تُنحط ولاسيما حين تجتمع في زهرية رائعة الألوان عنوانها (مجلة الجامعة العراقية). فهي مجموعة أبحاث علمية ودراسات نفيسة ومعارف منتقاة بمنهجية علمية رصينة لتخرج إلى مكنتات الجامعات وأروقتها بأحلى صورة وأبهى حلة، وهي جامعة لمختلف العلوم الانسانية اللغة والتفسير والفقہ والقانون والاعلام والاقتصاد والعلوم والدراسات التربوية وذلك خدمة للعلم وفائدة لأهله واسهاماً في جامعتنا في رفد الباحثين بالجديد من البحوث والدراسات في اطار دعم المسيرة العلمية في عراقنا العزيز.

ويسرنا في مركز البحوث والدراسات أن نرف للقرء الكرام وطلبة العلم عددنا الثالث لسنة ٢٠٢٠ (٣/٤٦) من مجلة الجامعة العراقية سائلين المولى جل في علاه أن يتقبل منا هذا العمل ويوفقنا لما فيه الخير والسداد للجميع.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

هيئة التحرير

أعضاء هيئة التحرير

١. أ.د. علي صالح حسين رئيس التحرير
تخصص علوم حياة . أحياء مجهرية/ رئيس الجامعة/ الجامعة العراقية
٢. أ. د خميس عواد زيدان مدير التحرير
تخصص هندسة الاتصالات والحاسبات / كلية الهندسة/ الجامعة العراقية
٣. أ.د صباح نوري حمد.....عضوا
تخصص شريعة / قسم العقيدة / كلية العلوم الاسلامية/ الجامعة العراقية
٤. أ.د قتيبة عباس حمد.....عضوا
تخصص فكر إسلامية / كلية التربية للبنات/ الجامعة العراقية
٥. أ.د. عمار محمد زكريا.عضوا
تخصص جغرافية/ قسم الجغرافية / كلية الآداب / الجامعة العربية المفتوحة
٦. أ.د احمد ياسين عبد.....عضوا
تخصص إدارة واقتصاد / قسم إدارة الاعمال/ كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة العراقية
٧. أ. د عباس عبد الله عباس.....عضوا
تخصص عربي / قسم اللغة العربية / كلية العلوم الاسلامية / الجامعة العراقية
٨. أ.م. د سلام عبود حسن.....عضوا
تخصص علوم قران / مركز البحوث والدراسات / الجامعة العراقية
٩. أ. م.د. واثق عباس عبد الرزاق.....عضوا
تخصص اعلام / قسم الاعلام والصحافة قسم اللغة الإنكليزية / كلية الاعلام / الجامعة العراقية
١٠. أ.م. عبير هادي صالح.....عضوا
تخصص لغة انجليزية/ قسم اللغة الانجليزية / كلية التربية للبنات/ الجامعة العراقية
١١. م.د. جميل حين ضامن.....عضوا
تخصص قانون / كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية
١٢. أ.د محمد شوقي ناص.....عضوا
تخصص طرائق تدريس / كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة حجة/ اليمن - صنعاء
١٣. أ.د رشيد كهوس خوصصعضوا
تخصص اديان / كلية التربية / جامعة عبد الملك السعدي / تطوان - المغرب
١٤. أ.د. احمد حسن انور.....عضوا
تخصص أدب إسلامية / كلية الآداب / جامعة بور سعي / مصر

مدقق اللغة الإنجليزية

م.م. ثامر عبد الكريم ظاهر
مركز البحوث والدراسات

مدقق اللغة العربية

م.م. سارة رحيم ظاهر
وزارة التربية

مجلة الجامعة العراقية

أولاً: التعريف: مجلة علمية محكمة فصلية ، تصدر عن مركز البحوث والدراسات في الجامعة العراقية، تأسست سنة (1993م-1413هـ)

ثانياً: موقع المجلة الالكتروني في موقع وزارة التعليم (Journal of The Iraqi University)
ثالثاً: تحمل رقم دولي (Print ISSN: 1813-4521)

رابعاً: رقم دولي طباعي ورقم الالكتروني (Online ISSN:2663-7502)

خامساً: رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقية بالرقم: (1086) في سنة (2008)

سادساً: حاصله على معامل التأثير والاستشهاد العربي " ارسيف (L18/0237 IF) (2018/12/27)

سابعاً: حاصل على معامل تأثير عربي في ديسمبر (2017) Arab Impact Factor (2018-878)



ثامناً : حاصل على معامل تأثير (isi)



INTERNATIONAL
Scientific Indexing

Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that مجلة الجامعة العراقية is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of 1.235 based on International Citation Report (ICR) for the year 2019-20. The URL for journal on our server is <https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=13338>

Editor ICR Team
(ISI)

International Scientific Indexing
(ISI)

شروط النشر في المجلة

- (١) تخصص المجلة بنشر البحوث العلمية القيمة والاصيلة في المجالات الانسانية، والتي لم يسبق نشرها أو تقديمها إلى جهة أخرى (بتعهد خطي من صاحب البحث) ضمن محاور المجلة بشرط الالتزام بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها محليا وعالمياً، وتقبل البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الانكليزية (بنسبة محددة).
- (٢) تخضع الأبحاث المستلمة لبرنامج الاستتال الالكتروني **Turnitin** ويحمل الباحث الاجور المالية.
- (٣) تخضع البحوث المرسله الى المجلة جميعها لفحص اولي من قبل هيئة التحرير لتقرير مناسبتها لتخصص المجلة، ثم لبيان اهليتها للتحكيم، ويحق لهيئة التحرير ان تعتذر عن قبول البحث بالكامل، أو تشتترط على الباحث تعديله بما يتناسب وسياسة المجلة قبل ارساله إلى المحكمين.
- (٤) ضرورة تحقق السلامة اللغوية مع مراعاة علامات الترقيم، ومثانه الأسلوب ووضوح الفكرة. على أن يكون الباحث مسؤولاً عن السلامة اللغوية للبحث المقدم (باللغتين العربية والانجليزية).
- (٥) ترسل البحوث المقبولة للتحكيم العلمي السري من ذوي الاختصاص قبل نشرها، للتأكد من الرصانة العلمية والموضوعية والجدة والتوثيق (وفق استمارة معتمدة) ولا تلتزم هيئة التحرير بالكشف عن أسماء محكميها، وترفض البحوث المتضمنة في ثناياها إشارات تكشف عن هوية الباحث.
- (٦) لضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم تكون المعلومات الخاصة بهوية الباحث أو الباحثين في الصفحة الاولى من البحث فقط.
- (٧) يلتزم الباحث بإجراء التعديلات الجوهرية المقترحة من المحكمين للبحث.
- (٨) يحق لهيئة تحرير المجلة رفض البحث واتخاذ القرار بعدم التعامل مع الباحث مستقبلاً عند اكتشافها ما يتنافى والأمانة العلمية المطلوبة بعد التثبيت من ذلك.
- (٩) تنتقل حقوق الطبع للبحث ونشره الى المجلة عند اخطار صاحب البحث بقبوله للنشر، ولا يجوز النقل عنه إلا بالإشارة إلى مجلتنا، ولا يجوز لصاحب البحث أو لأي جهة أخرى إعادة نشره في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد أن يحصل على موافقة خطية من رئيس التحرير.
- (١٠) لا تدفع مكافأة للباحثين عن البحوث المحكمة التي تقبل للنشر في المجلة. وتقدم هيئة التحرير مكافأة خاصة للمحكمين.
- (١١) تعتمد المجلة آلية التوثيق المتنوعة فتقبل البحوث بآلية التوثيق بالهوامش (سواء في الصفحة نفسها، أو في نهاية البحث)، كما تقبل البحوث بآلية التوثيق في المتن بالطريقة المتعارف عليها عالمياً بـ (APA).
- (١٢) تقبل المجلة كذلك البحوث الميدانية أو المعملية بشرط أن يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومدى الحاجة اليه، ومن ثم يحدد مشكلة البحث في هيئة تساؤلات أو فرضيات، ويعرف المفاهيم والمصطلحات، ويقدم بعدها قسماً خاصاً بالإجراءات يتناول فيه خطة البحث ومجتمعه وعينته وأدواته، فضلاً عن قسم خاص بالنتائج ومناقشتها، ويورد اخيراً قائمة المراجع.
- (١٣) لا يجوز نشر أكثر من بحث للباحث في العدد الواحد من المجلة سواء قدم بحثه منفرداً أو بالاشتراك.
- (١٤) يزود صاحب البحث - عند نشره - بنسخة واحدة من المجلة، ونسخة مختومة من بحثه مستتلاً.
- (١٥) تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أولوية النشر في كل ما يردها من موضوعات، تأخذ بنظر الاعتبار توازن المجلة، والأسبقية في تسليم البحث معدلاً بعد التقويم، واعتبارات أخرى، ويخضع ترتيب البحوث في العدد الواحد للمعايير الفنية المعتمدة في خطة التحرير.
- (١٦) البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن هيئة التحرير في المجلة.
- (١٧) المراسلات المتعلقة بالمجلة عبر العنوان البريد للمجلة

(dr_salam1977@yahoo.com) (E-mail: mabdaa@aliraqia.edu.iq)

(١٨) وأخيراً تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بالبحث الموضوعي الحر الهادئ البعيد عن كل أشكال التهجم أو المساس بالرموز والشخصيات. وتناهى عن نشر الموضوعات التي تمس المقدسات أو تلك التي تدعو إلى العصبية الفئوية والطائفية وكل ما يوجب الفرقة ويهدد السلم المجتمعي.

دليل المؤلف (Author Guidelines):

١. يقدم البحث الى ادارة المجلة من خلال طلب رسمي مختوم عن جهة انتساب الباحث بناءا على طلب خطي من قبله (استمارة معتمدة)
٢. يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية مطبوعة مكبوسة على ورق (A4) على وجه واحد، وتكون إعدادات حواشي الصفحة ٢,٥ سم من كل جانب بخط (Simplified Arabic) بحجم ١٤ للمتن و ١٢ للهامش، و ١٦ غامق للعنوان الرئيسي و ١٥ غامق للعنوان الفرعي. وإذا كان البحث باللغة الانكليزية فيكون بخط (Times New Roman)
٣. الا يزيد البحث على خمس وعشرين صفحة بما في ذلك المراجع والحواشي والجداول والاشكال والملاحق. ويحمل الباحث ما قيمته ثلاثة آلاف دينار عن كل صفحة زائدة إلى خمس وثلاثين صفحة كحد أعلى.
٤. يوقع الباحث التعهد الخاص بكون البحث لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر الى جهات أخرى، وانه لن يقدم للنشر في الوقت نفسه حتى انتهاء اجراءات التحكيم.
٥. يتعهد الباحث بجلب نسخة إلكترونية من البحث على قرص حاسوب (CD) بعد اجراء جميع التعديلات المطلوبة وقبول البحث للنشر في المجلة.
٦. يرفق مع البحث خلاصة وافية ودقيقة باللغتين العربية والإنكليزية على أن لا تزيد عن صفتين، مع السيرة الذاتية للكاتب.
٧. يقدم مع البحث أجور الخبراء والنشر نقدا على وفق إجراءات قانونية معتمدة للقسم المالي.
٨. يستلم الباحث رقم تسلسلي لبحثه يتضمن تاريخ تسلم البحث. ثم يبلغ تباعا بالإجراءات التي تمت.
٩. اذا استخدم الباحث واحدة من ادوات البحث في الاختبارات أو جمع البيانات فعليه ان يقدم نسخة كاملة من تلك الاداة اذا لم تنشر في صلب البحث او ملاحقه.
١٠. تلتزم هيئة تحرير المجلة بأرسال البحث الى ثلاث مقومين (بخطاب تكليف- استمارة معتمدة) على ان يتم تقويم البحث في مدة اقصاها شهر، وبخلافه يقدم الخبير اعتذاره خلال اسبوع، وعندما يكون التقويم العلمي ايجابيا (باتفاق اثنين من المقومين على الأقل) يحال البحث الى المقوم اللغوي لتقييمه لغويا.
١١. اجور الخبراء المدرس (٤٠٠٠٠ الف) والاسناذ المساعد (٦٠٠٠٠ الف) بوصل استلام من القسم المالي.
١٢. اجور نشر البحث (١٠٠٠٠٠٠ مئة الف دينار)
١٣. اجور طبع وتنضيد البحوث في المجلة تكون على حساب الباحث بسبب قلة التخصيصات المالية في الموازنة.

دليل المقوم (Reviewer Guidelines):

- أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقوم للبحوث المرسلة
١. يتم اعداد استمارة تقويم البحوث (استمارة رقم ٤ المرفقة) تتضمن الاتي:
 - أ- فقرة تتعلق بموضوع البحث هل سبقت دراسته من قبل بحسب علمكم؟ وهل يوجد اقتباس حرفي؟ (الإشارة إلى الاقتباس أن وجد) أو استلال مع تحديد مكان الاستلال.
 - ب- جدول تقويمي فني تفصيلي عبر عنه ب (٢٤) فقرة محددة صيغت على وفق مقياس لكيرت الثلاثي {جيد (٣)، مقبول (٢)، ضعيف (١)} ويقوم الخبير بالتأشير على اختيار واحد منها تبعاً لقناعته بمحتوى الفقرة، وعدم ترك اية فقرة بدون اجابة.
 - ت- مكان خاص لملاحظات الخبير الخاصة بتفاصيل البحث، أو بأساسياته العامة (علمية أو منهجية) كي يستفيد منها الباحث.

- ث- خلاصة التقويم المتعلقة بصلاحية النشر على وفق ثلاثة خيارات (صالح للنشر، أو صالح بعد اجراء التعديلات، أو غير صالح للنشر) على وفق المعايير المحددة في الاستمارة.
- ج- مكان محدد لتثبيت مسوغات عدم الصلاحية للنشر إذا حكم بذلك.
٢. على المقوم التأكد من تطابق وتوافق عنوان الخلاصتين العربية والانجليزية لغويا واقتراح التعديل المناسب.
٣. أن يبين المقوم هل أن الجداول والاشكال التخطيطية الموجودة واضحة ومعبرة.
٤. أن يبين المقوم هل أن الباحث اتبع الأسلوب الاحصائي الصحيح.
٥. أن يوضح المقوم رأيه في مناقشة النتائج، هل هي كافية ومنطقية؟
٦. على المقوم تحديد مدى استخدام الباحث المراجع العلمية.
٧. يمكن للمقوم أن يوضح بورقة منفصلة التعديلات الأساسية التي يقترحها لقبول البحث.
٨. توقيع الخبير على الاستمارة تمثل تعهد خطي بأنه قام بتقويم البحث علميا على وفق المعايير الموضوعية، وان البحث يستحق التقويم الحاصل عليه، ومطلوب تسجيل اسمه كاملا على وفق ما مثبت بالاستمارة.

الاشترآك السنوي

داخل الصراق: للإفراد (١٠٠) الف دينار. للمؤسسات (١٥٠) الف دينار
خارج الصراق: (٢٠٠) دولار أمريكي أو ما يعادلها أجور البريد .

قسمة الاشتراك



اعتماد اشتراك:
ارجو اعتماد اشتراكي في مجلة الجامعة العراقية بشكل سنوي وبعده نسخ ()

الاسم : _____
المهنة / الوظيفة : _____
العنوان : _____
البريد الالكتروني: _____

المحتويات

البحوث

ت	اسم البحث	اسم الباحث	الصفحات
١.	النظرة القرآنية لعلم البشر كما صورته سورة الأنعام دراسة موضوعية	د. وضاح عامر عبد الباقي	١٠-١
٢.	فتنة الجاه والسلطان في سورة الكهف من خلال قصة ذي القرنين دراسة موضوعية	م. د. محمود عريبي سلمان	٢٩-١١
٣.	تغاير القراءات القرآنية بالتونين والإضافة وأثره في المعنى	د. ابتهاج بنت حسن بن عبد الله عزوز	٤٨-٣٢
٤.	جمع القراءات وتركيبها وموقف الفقهاء والقراء منهما	د. نواف سعيد عوض المالكي	٦٢-٤٩
٥.	القراءات الواردة على أسلوب الاستثناء (دراسة تحليلية)	د. صفية بنت عبد الله القرني	٧٩-٦٣
٦.	دلالة الفعل بين التشديد والتخفيف في ضوء القراءات السبع جمع ودراسة	د. أحمد بن عبدالله بن علي الدروبي	٨٩-٨٠
٧.	شبهات حول أسانيد القرآن والقراءات والرّد عليها	د. عبد العزيز بن الحسين الشنقيطي	١٠٠-٩٠
٨.	فِقهُ التَّعَايُشِ فِي الإِسْلَامِ وَصَوَابِطُهُ	أ.د. ناصر بن محمد بن مشري الغامدي	١٢٥-١٠١
٩.	الجهات الست عند الفلاسفة والمتكلمين والرد على شبهاتهم - عرض ونقد-	د. المليح عبد الله عبد العزيز الكشان	١٦٢-١٢٦
١٠.	الاحتساب على المخالفات الشرعية المتعلقة بوباء كورونا	حنين بنت عادل بن عبد الوهاب خيمي	١٧٣-١٦٣
١١.	منهج المحدثين في التعامل مع الراوي التائب من الكذب والمبتدع	د. نصرت هاشم محمد	١٨٤-١٧٤
١٢.	المقدار بين النص والاجتهاد	أ.م.د. جمال إبراهيم حمادي	١٩٤-١٨٥
١٣.	فقه التنزيل وأثره في تحقيق مقاصد الشريعة	م.م. حياض اسماعيل مرعيد	٢٣٣-١٩٥
١٤.	تقديم الأم على الأب في زكاة الفطر والحج	م.م. محمد كاظم محمد خلف	٢٤٨-٢٣٤
١٥.	تصنيف السنة النبوية وتمييزها وأثر ذلك على أحكام الاتباع والتأسي	أ.م.د. عيسى أحمد محل	٢٥٨-٢٤٩
١٦.	نظرة فقهية في التعددية السياسية	م. م. صباح نوري جمعان	٢٧٣-٢٥٩
١٧.	حجاجية الاستعارة في شعر ابن الأبار الأندلسي (السينية أنموذجا)	أ.م.د. خالد شكر محمود	٣٠٤-٢٧٤
١٨.	ظاهرة الحمل على التوهم في الدرس الصرفي	م.د. قصي جدوع رضا	٣٢٢-٣٠٥

المحتويات

البحوث

٣٣٥-٣٢٣	أ.د. طه شداد حمد رمضان	١٩ ثنائية النحو والدلالة في ميزاني الوصف والعطف بين ذكر الحروف وحذفها في النسق القرآني
٣٠٩-٣٠٢	م.م. فارس ابراهيم حنوش	٢٠ قراءة النص الادبي وتأويله قراءة في كتاب نظريات القراءة والتأويل الأدبي وقضاياها
٣٣١-٣١٠	ا.د. حيدر كريم سكر	٢١ رتب الهوية لدى طلبة المرحلة الاعدادية
٣٥٣-٣٣٢	م.م. اريج نزار عبد الرحمن	٢٢ إثر تقانة المعلومات على الأداء التعليمي في وزارة التربية
٣٧٩-٣٥٤	د. الامين صالح ناصر د. صلاح الطيب محمد ياسر صاحب عبد مرزوك	٢٣ فاعلية برنامج بالوسائط المتعددة في تنمية مهارات الخرائط الجغرافية لدى طالبات الرابع الاعدادي في مدرسة ثانوية الانتصار للبنات
٣٩٢-٣٨٠	د. فاطمة عبد الكريم محمد الضامن	٢٤ درجة ممارسة القيادة الأخلاقية لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية الحكومية لواء بني كنانة من وجهة نظر المعلمين والمعلمات
٤٠٩-٣٩٣	د. حسن عبد الهادي عبدالله	٢٥ اشكالية تحديد السلوك الرقمي وحقوق المواطنة الرقمية عند مستخدمي الانترنت - دراسة ميدانية قياسية عند عينة من طلبة كلية الاعلام في جامعة بغداد
٤١٧-٤١٠	م.د. شذى جاسم هادي م.م. مهند عبد الهادي صجم	٢٦ الألفاظ الأعجمية المتداولة في الإعلام الجديد وإخضاعها لأعراف اللهجات العامة
٤٢٤-٤١٨	أ.د. ندى صالح هادي	٢٧ جريمة الوساطة غير المشروعة في الأسواق المالية (دراسة مقارنة)
٤٣٨-٤٢٥	م. عماد جاسم محمد	٢٨ المؤسسة العسكرية العراقية وأهمية التحول في العقيدة والمهام
٤٤٩-٤٣٩	أ.م.د. عدنان نجم عبود	٢٩ عيوب الإرادة وأثرها في العقد الالكتروني-دراسة مقارنة-
٤٦٣-٤٥٠	م.م. مازن نعمان عبد الله	٣٠ امكانية تبني الصيرفة الالكترونية في المصارف التجارية: المصرف العراقي للتجارة: انموذجا: دراسة استطلاعية
٤٧٠-٤٦٤	Dr. Omar Mohammed Abdullah	٣١ From Trauma to Recovery: Mending Wounds in Kopano Evening Primrose Matlwa's
٤٨٢-٤٧١	Eaman Y. Thabit	٣٢ Transitivity and Modality of Trump's Tweets : A Critical Discourse Analysis

ظاهرة الحمل على التوهم في الدرس الصرفي

م.د. قصي جدوع رضا

جامعة الأنبار-كلية التربية للعلوم الإنسانية

تكمن أطر البحث في ظاهرة الحمل على التوهم في الدرس الصرفي، إذ كان لهذه الظاهرة حضور في كتب اللغة قديمها وحديثها، والذي يتطلع آراء علماء اللغة الأوائل، كالخليل وسيبويه والفراء وغيرهم، يجد فيها تأويلاً للمسائل التي خرجت على القياس المطرد على وفق لغة العرب، ولاسيما أنّ العربي يتكلم على سجيته وطباعه دون النظر إلى الغلط أو الخطأ، إذ ليس له أصول يراجعها، ولا قوانين يعتصم بها، بل يستهويه الشيء فيزيغ به عن القصد. وكان مدار البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين ضمنا جمع المكسر والتصغير والأفعال وصولاً إلى سرد المسائل الصرفية التي حملت على التوهم على وفق ما ذكرته كتب اللغة والنحو.

Summary:

The limits of the research lie in explaining the concept of illusion in the morphological lesson. This phenomenon has a presence in ancient and modern language books. If you looking for the opinions of the first linguists, such as Al-Khalil, Sibuyeh, Al-Farra' and others, he will find an interpretation of the issues that have come up with a steady measurement according to the language of the Arabs. Arabs speak about their temper and character without looking at the mistake or error, as they have no principles to review, and there are no laws to uphold them. Rather, he appeals to him and he tends him on purpose. The research took place in the introduction and introduction, and the two subjects implicitly included the fraction and reduction of verbs and verbs until it came to listing the morphological issues that were explained on the illusion according to what the language and grammar books mentioned.

المقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه... أمّا بعد: فهذه دراسة في ظاهرة الحمل على التوهم في الدرس الصرفي، إذ تعدّ هذه الظاهرة من الظواهر التي شاعت وكان لها حضور في كتب اللغة والنحو والصرف، ولاسيما في عدة أبواب، منها باب العطف، وجمع التكسير، واشتقاق الأفعال، وهذا يعدّ أمراً مألوفاً في الدرس اللغوي على وجه العموم. والمتطّلع في آراء المتقدمين من أئمة اللغة، كالخليل وسيبويه والفراء وغيرهم، والتي حملت عندهم على التوهم، يجد فيها تأويلاً للمسائل التي خرجت على القياس المطرد في لغة العرب، مع أنّ العربي ينطق على سجيته وطباعه، إذ إنّ ما خرج على المقيس المألوف عدّوه من الغلط والتوهم. اقتضت طبيعة البحث أن أسرد المسائل مرتبة على أساس الانتقاء من المصادر والمراجع اللغوية والصرفية التي ذكرت ذلك، وقد انتقى الباحث عدداً من الكلمات الداخلة ضمن مدار البحث، وصولاً إلى كشف اللثام عن حقيقة المسائل الصرفية التي وصفت بالغلط والتوهم، وكيف أولها بعض العلماء وخزّجها من دائرة التوهم. وقد قسّمت البحث على مقدمة وتمهيد بينت فيه مفهوم التوهم لغة واصطلاحاً، وما يتعلق به، ثم قسّمت البحث على مبحثين، درست في المبحث الأول المسائل الصرفية التي تتعلق في الجمع المكسر، والتصغير، على وفق ما ذكره العلماء. والمبحث الثاني درست فيه المسائل الصرفية التي تتعلق بالأفعال من حيث البناء والاشتقاق والوقف. أتبع ذلك بخاتمة أوجزت فيها النتائج التي توصلها إليها، ثم سردت قائمة بالمصادر والمراجع. ولست أزعم أنني قلت الكلمة الفصل في هذا البحث، فما كان صواباً فمن الله تعالى، وما كان غير ذلك فمن نفسي ومن الشيطان، وحسبي أنني حاولت.

التمهيد: التوهم لغة واصطلاحاً

يستحسن بنا قبل الدخول إلى ظاهرة الحمل على التوهم في الدرس الصرفي، أن نضع تمهيداً موجزاً تكمن أطره في حدّه اللغوي والاصطلاحي، فضلاً عن متعلقاته الخاصة به، وكالاتي:

أولاً: التوهم لغة: مصدر الفعل «تَوَهَّمَ» الثلاثي المزيد بحرفين: التاء والتضعيف، جاء في لسان العرب: (وتَوَهَّمَ الشيء: تخيَّله وتمثَّله، كان في الوجود أو لم يكن)^(١). وجاء أيضاً: (وتَوَهَّمْتُ، أي: ظنَّنتُ)^(٢). وقال الزمخشري: (ووهمت الشيء أهمة وهماً وتَوَهَّمْتُه: وقع في خلدي)^(٣). فالملحوظ في هذه النصوص أنّ التوهم ضرب من التخيل والتمثّل، أو الظنّ، أي: أنّ الإنسان يتمثل أو يتخيل أو يظن شيئاً كان موجوداً أو لم يكن، وكذلك يعبر به عن الغلط والسهو، جاء في الصحاح: (وهمتُ في الحساب أوهمَّ وهماً، إذا غلطت فيه وسهوت)^(٤).

ثانياً: التوهم اصطلاحاً: ليس هناك تعريف واضح ودقيق من علماء اللغة العربية الأوائل للتوهم، بل عرّفه المحدثون بتعريفات عديدة، ومنها: عرّفه الدكتور راشد أحمد جراري بأنه: (تخيل وجود ما يقتضي نطقاً معيناً، وجران الكلام عليه، أو تخيل خلو الموضوع مما يقتضي ذلك)^(٥). وعرّفه الدكتور عبد الله جاد الكريم بأنه: (تفسير تخيلي يضطرّ إليه النحاة والصرفيون، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة

للتوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة والتي لا ريب في صحتها، وبين القواعد النحوية والصرفية، ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم^(١). والجدير بالذكر أن هناك مسائل يمكن إدراجها على النحو الآتي:

١. العرب قديمًا تنطق اللغة العربية على سجيئها بوجود أثر السليقة العربية المعروفة آنذاك، والتي نبغ بها القوم، إذ لم تكن هناك قواعد مقعدة، بل اللسان الفصيح هو الحكم في صحة ما يذهبون إليه، بعد ذلك جاء عصر التعقيد اللغوي، وأصبحت هناك قواعد يمكن أن تكون مسهلة للمتلقى في صحة الرأي أو المذهب. وقد عقد ابن جني في كتابه «الخصائص» بابًا في أغلاط العرب، ونقل عن شيخه أبي علي الفارسي كلامًا يعلل فيه وجود الغلط في كلام العرب: (إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها. وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاعوا به عن القصد)^(٢). ثم ذكر ابن جني كلامًا عبّر به عما نَعَدَه غلطًا في كلام العرب، إذ قال: (وإنما مكنت القول في هذا الموضوع ليقوى في نفسك قوة حس هؤلاء القوم، وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع، ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع. فتأمله فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة)^(٣). إذن، العربي يتكلم بسليقته وبقوة حسه وطباعه، وهذا ما أكده ابن جني أيضًا بقوله: (إلا أنه وإن لم يحسن شيئًا من هذه الأوصاف صنعة ولا علمًا، فإنه يجدها طبعا وهوها)^(٤). ولعل المقصود بالوهم هنا كما ذكرنا سابقًا التخيل والتمثل.

٢. قصدية المتكلم لها أثرها البالغ في صحة القاعدة واستقامتها، والقصدية قد تكون صائبة أو خاطئة، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ما ذكره صاحب كتاب «الأغاني» بقوله: (أنشد عمارة قصيدة له، فقال فيها: الأرياح والأمطار، فقال له أبو حاتم السجستاني: هذا لا يجوز، إنما هو الأرواح، فقال: لقد جذبني إليها طبيعي، فقال له أبو حاتم: قد اعترضه علمي، فقال: أما تسمع قولهم: رياح؟ فقال له أبو حاتم: هذا خلاف ذلك، قال: صدقت، ورجع)^(٥).

٣. سعة كلام العرب وكثرة لهجاتها، ولاسيما الفصيحة منها، أدت إلى عدم احتواء الكلام العربي المنطوق على وفق قاعدة واحدة محضة دون غيرها، بل جاء النقل عن السماع الفصيح، ووجدت مسألة التوهم.

٤. ظهرت بعد عصر التعقيد مصطلحات عدّة، نحو: الشاذ، النادر، الوهم، الغلط، القياس الخاطئ، القليل... مما أزعج الباحثين دراستها وفك النقاب عنها، ومنها: ظاهرة الحمل على التوهم في الدرس الصرفي.

المبحث الأول: المسائل الصرفية التي تتعلق في الجمع المكسر والتصغير

المسألة الأولى: جمع «ليلة» على «ليال»: قال ابن سيده في «المحکم»: (واحدته لَيْلَةٌ والجمعُ لَيَالٍ على غير قياسٍ تَوَهَّمُوا واحدته لَيْلَةً وَنَظِيرُهُ مَلَامِحٌ وَنَحْوُهَا)^(٦)، يريد أن «ليال» ليس بجمع «ليلة» على لفظها، وإنما هو جمع على تقدير «لَيْلَةٌ»، وإن لم يستعمل، وإن ورد فهو شاذ، والذي حكان ابن الأعرابي وأنشد:

في كُلِّ يَوْمٍ ما وَكُلَّ لَيْلَةٍ

حَتَّى يَقُولَ كُلُّ رَأٍ إِذْ رَأَهُ

يا وَيَحَهُ مِنْ جَمَلٍ ما أَشَقَّاهُ^(٧)

قال ابن جني: (وهذا شاذ لم يسمع إلا من هذه الجهة)^(٨)، والقياس في جمع «ليلة» على وزن «فَعْلَةٌ» أن تجمع على «ليال» موازن «فعال»، كما جمعوا جَفَنَةً جَفَانًا، وَقَصْعَةً قِصَاعًا، وَهَضْبَةً هَضَابًا...^(٩)، وذهب ابن جني إلى أن جمع «ليلة» على «ليال» من باب الاستغناء بالشيء عن الشيء، إذ قال: (ومن ذلك استغناؤهم بلمحة عن ملمحة وعليها كسرت ملامح وبشبهه عن مشابه وعليه جاء مشابهه وبليلة عن ليلية وعليها جاءت لَيَالٍ)^(١٠). قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: (وربما قالوا: أرياح، وهو قليل من قبيل الغلط)^(١١)، وقال أيضًا: في «شرح الملوكي»: (وربما قالوا: أرياح، ألزموه القلب، وهو قليل من قبيل الغلط)^(١٢)، أراد ابن يعيش في هذين القولين أن هذا الجمع من باب الغلط والتوهم، إذ توهموا أن الأصل هو الياء لا الواو، وليس الأمر كذلك، وذلك لأن أصل «ريح»: «رُوْح»، وإنما قلبوا الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فيكون جمعها على القياس: أرواح، على وزن «أفعال»؛ لأن الواو تحركت وزالت الكسرة من قبلها، فبطلت علة قلبها ياء. وقد حكى هذا الجمع عن عمارة بن عقيل، جاء في «الأغاني» ما نصه: (أنشد عمارة قصيدة له، فقال فيها: الأرياح والأمطار، فقال له أبو حاتم السجستاني: هذا لا يجوز، إنما هو الأرواح، فقال: لقد جذبني إليها طبيعي، فقال له أبو حاتم: قد اعترضه علمي، فقال: أما تسمع قولهم: رياح؟ فقال له أبو حاتم: هذا خلاف ذلك، قال: صدقت، ورجع)^(١٣). الملاحظ في هذا النص أن الشاعر عمارة بن عقيل قاس جمع أرياح على رياح، فتصدى له أبو حاتم بقوله: هذا خلاف ذلك؛ لأن كلمة رياح أصلها رواح، وإنما قلبت الواو ياء في الجمع للكسرة

قبلها والألف بعدها، واعتلالها في المفرد وهو «ريح». وحكى أبو حنيفة الدينوري أن بني أسد يجمعون الريح على أرياح على لفظ الواحد^(٢٩)، وقد نقل ابن خالويه أن اللحياني ذكر هذا الجمع أيضاً^(٣٠)، وقد عدَّ أبو بكر الزبيدي هذا الجمع من لحن العوام، إذ قال: (ويقولون لجمع الريح: أرياح... والصواب أرواح)^(٣١). وقد اعترض عليه ابن هشام اللخمي بقوله: (حكى أبو حنيفة أنَّ لغة بني أسد أن يجمعوا الريح على أرياح، على لفظ الواحد. وكذلك حكى اللحياني في نوادره. ومثله: عيدٌ وأعيادٌ، وأصله الواو لأنَّه من عادَ يعوُدُ، لأنَّه يعوُدُ في كلِّ سنةٍ. وطردوا ذلك في التصغير، فقالوا: عيدٌ، وكانَ قياسُه عويداً وأعواداً، كرويحةٍ وأرواحٍ. وكثيراً ما تقلبُ العربُ الواو ياءً طلباً للخفة، كقولهم: ديموا، والأصل: دؤموا، وكقولهم: المياثيق في المواثيق، وهو من الوثيقة. وما كان لغةً للعرب لا تُلحَّن به العامة)^(٣٢). وقد علل ابن هشام الأنصاري استعمال جمع أرياح دون أرواح بقوله: (ومن العرب من يقول: أرياح، كراهية الاشتباه بجمع «روح»، كما قال الجميع: أعياد، كراهية الاشتباه بجمع: عود)^(٣٣)، بعد ذلك ردَّ على قول الحريري، لأنه عدَّ أرياحاً خطأ^(٣٤)، فقال: (وقول الحريري: إن الأرياح في جمع ريح لحن، مردود)^(٣٥). ويفهم من كلام الجوهر أن جمع ريح على أرياح كثير، وليس الأمر كذلك، بل قليل، كما ذكرت آنفاً، إذ قال: (والريح: واحدة الرياح والأرياح، وقد تجمع على أرواح)^(٣٦). والذي أميل إليه قول ابن هشام اللخمي، وابن هشام الأنصاري، لأنه أقرب إلى الصواب، والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة: جمع «كئة» على «كنائن» قال ابن سيده: (والكنئة: امرأة الابن أو الأخ، والجمع: كنائن، نادر، كأنَّهُم توهموا فيه «فعيلة» ونحوها مما يكسر على «فعاثل») ^(٣٧). في هذا النص أراد ابن سيده القول إن وزن «فَعْلَةٌ» لا يجمع على «فعاثل»، بل الذي يجمع على «فعاثل» هو «فَعْلَةٌ»، نحو: صحيفة صحائف، وسفينة سفائن، وكان العرب توهموا أن مفردة كنيئة لا كئة. قال الأزهري: (وكلُّ فَعْلَةٍ أو فَعْلَةٌ أو فُعْلَةٌ من باب التَّضْعِيفِ فَإِنَّهَا تَجْمَعُ عَلَى فَعَالٍ، لِأَنَّ الْفَعْلَةَ إِذَا كَانَتْ نَعْتًا صَارَتْ بَيْنَ الْفَاعِلَةِ وَالْفَعِيلِ، وَالتَّصْرِيفُ يَضُمُّ فَعْلًا إِلَى فَعِيلٍ، كَقَوْلِكَ: جَلَدٌ وَجَلِيدٌ، وَضَلْبٌ وَضَلِيبٌ، فَردُّوا الْمُؤنَّثَ مِنْ هَذَا النَّعْتِ إِلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ، وَأُنشِدُ: «يَقْتَلُنَ كَنًّا مَرَّةً شَبَابًا»، قَصْرَ شَابَةٍ فَجَعَلَهَا شَبَّةً، ثُمَّ جَمَعَهَا عَلَى الشَّبَائِبِ)^(٣٨). وقد رأيت صاحب «تاج العروس» يذكر كلمة «كنينية» في معجمه في حين لم يذكرها من سبقه، إذ قال: (والكنينية: امرأة الرجل، والجمع كنائن)^(٣٩).

المسألة الرابعة: جمع «مصير» على «مُصْرَان»، وجمع «مُصْرَان» على «مُصَارِين» قال الأزهري في تهذيبه: (وكذلك توهموا الميم في المصير أنها أصلية فجمعوها على مُصْرَان؛ كما قالوا لجماعة مَصَادِ الْجَبَلِ: مُصْدَان)^(٤٠). وقال أيضاً: (وقلتُ: المصارين جمعُ المُصْرَانِ، جماعته العَرَبُ كذلك على توهم الثَّوْنِ أَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ)^(٤١).

اختلف علماء العربية في جذر كلمة «مصير» على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب أبو علي الفارسي إلى أن كلمة «مصير» وزنها «فَعِيلٌ» من الجذر «مصر»، وهذا ما أشار إليه في كتابه «الإغفال» حين شرح كلمة «مَسِيلٌ» التي جمعت على «مُسلان»، إذ قال: (فإذا أخذ من «مسل» كان كـ«مصير» و«مُصْرَان»، ألا ترى أن مُصْرَانًا فُعْلَانٌ)^(٤٢). وهناك تعليق جميل أشار إليه أبو علي الفارسي في الكتاب نفسه، إذ جعل اختلاف الحكم باختلاف التقدير، حيث ألف بين كلمة «مصير» وكلمة «مَسِيلٌ» فإاء «مصير» أصل بتقدير الأصل: «صَارَ» في الأصل «صِيرَ»، تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الياء ألفاً، وزائدة بتقدير «مُصْرَان» لأنه يماثل كلمة «رَغِيفٌ رُغْفَانٌ»، و«قَضِيبٌ قُضْبَانٌ»، إذ قال: (فأما إذا قَدَّرَ الكلمة مشتقة من أصلين مختلفين، لم يمتنع أن يحكم بحرف فيه أنه أصل، ويحكم على ذلك الحرف أنه زائد؛ لأن التقدير فيهما مختلف، وإن كان اللفظ فيهما متفقاً، ألا ترى أنك تقول: مصيرٌ ومُصْرَانٌ ومُصَارِينٌ، ومَصِيرٌ من صَارَ يصير، فتكون الياء من الأولى زائدة، ومن الثانية أصلاً، فلا يمتنع لاتفاقهما في اللفظ من أن يحكم على هذا بالزيادة، وعلى هذا بأنه أصل، وكذلك «مسيل» إن أخذته من سال يسيل كان «مفعلاً»، ومَسِيلٌ إن أخذته من «مَسَل» كان «فَعِيلًا»)^(٤٣).

المذهب الثاني: ذهب بعضهم إلى أن كلمة «مصير» وزنها «مَفْعَلٌ» من الجذر «صار»، وقد نسبته أبو حيان إلى أبي الحسن الأخفش^(٤٤)، ويبدو لي أن أبا حيان الأندلسي أخذ هذه النسبة من أبي علي الفارسي، إذ قال أبو علي ما نصه: (ومثل هذا مما حمله أبو الحسن على الغلط قول بعضهم في جمع مَسِيلٌ: مُسلان، فَمَسِيلٌ مَفْعَلٌ، والياء فيه عين الفعل، فتوهم من قال في جمع مَسِيلٌ: مُسلان، أنها زيادة للمد، فجمع على «فُعْلَان»، كما يجمع قضيباً على قُضْبَان)^(٤٥). وقد صحح هذا المذهب ابن القطاع، إذ قال: (ومَصِيرٌ لواحد المُصْرَانِ. مثل رَغِيفٌ ورُغْفَانٌ. هذا فيمن جعله فعلاً، ومن جعله مفعلاً من صار إليه الطعام وهو الصحيح، جمعه على فُعْلَان، على التشبيه بمَسِيلٌ ومُسلان لمسيل الماء)^(٤٦).

المسألة الخامسة: جمع مكان على أمكنة وأماكن: اختلف العلماء في اشتقاق كلمة «مكان»، فذهب عدد من أهل اللغة إلى أن اشتقاقها من لفظ «كَوَّنَ»، والميم فيها زائدة وليست أصلية، وجعلوا جمع مكان على أمكنة وأماكن من باب التوهم؛ لأن وزن «مَفْعَل» لا يجمع على هذا الجمع، إذ أصله «مَكُون» من «كان يكون»، قال الأزهري: (قلت: وهذا عندي على توهم ثبوت الميم أصلية في المسيل، كما جمعوا المكان أمكنة وأصله مَفْعَل من كان)^(٣٧)، وقال ابن سيده: (والمكان: الموضع، والجمع أمكنة وأماكن، توهموا الميم أصلاً حتى قالوا: تَمَكَّن في المكان، وهذا كما قالوا في تكسير المسيل: أَمْسِلَة)^(٣٨). وهذا ما ذكره الخليل بن أحمد الفراهيدي، وعلل استعمال جمع أمكنة دون غيره، إذ قال: (والمكان: اشتقاقه من كان يكون، فلما كثرت صارت الميم كأنها أصلية فجمع على أَمَكِنَة، ويقال أيضاً: تَمَكَّن، كما يقال من المسكين: تَمَسَكَن)^(٣٩). يريد الخليل أن يقول أن جمع مكان على أمكنة ليس على القياس المطرد، ولكنهم جمعوه هكذا، لكثرة استعماله مع الزمان، فتوهم العرب على أن المكان مثل الزمان في أصالة أوله، وهو حرف «الزاي»، فجمعوه مثله، إذ قالوا: زمان وأزمنة وأزمان، ومكان وأمكنة وأماكن، لأن وزن «فَعَال» يجمع على «أفعله» إذا كان اسماً رباعياً، منكرًا، قبل آخره مدّ، نحو: طَعَامٌ وَأَطْعِمَةٌ.

وذهب بعضهم إلى أن جذر كلمة «مكان» هو «مكن»، فيكون وزنها «فَعَالًا»، وهو ظاهر كلام سيبويه في كتابه، إذ قال: (وأما ما كان فعلاً فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد فعلوا به ما فعلوا بفَعَالٍ؛ لأنه مثله في الزيادة والتحرك والسكون، إلا أن أوله مفتوح، وذلك قولك: زَمَانٌ وَأَزْمَنَةٌ، وَمَكَانٌ وَأَمَكِنَةٌ، وَقَدَالٌ وَأَقْدَلَةٌ، وَقَدَانٌ وَأَقْدَنَةٌ)^(٤٠). ورأي سيبويه يقويه ما ذكرناه أنفاً من جمعه على أفعله، إذ أصله من مكن دون كون، ومما يقويه مذهب سيبويه أيضاً ما حكاه هو عن بعض العرب في جمع مكان: أَمَكُنْ، إذ فيه دلالة على أن وزن الكلمة «فَعَال» دون «مَفْعَل»، إذ قال: (وقد قال بعض العرب: أَمَكُنْ، كأنه جمع مكن لا مكان؛ لأننا لم نر فعلاً ولا فعلاً ولا فعلاً ولا فعلاً يَكْسِرُونَ مذكراتٍ على أفعل. ليس ذا لهنَّ طريقةً يجربين عليها في الكلام)^(٤١). والمعروف في قواعد جمع القلة على وزن «أفعل» أنه جمع لشئيين: الأول: اسم ثلاثي على وزن «فعل»، نحو: نَفْسٌ أَنْفُسٌ.

والثاني: اسم رباعي مؤنث، قبل آخره مد، نحو: يمين وأيمن، وذراع وأذرع، وأتان وآتن.

من هاتين القاعدتين نعلم علم اليقين أن كلمة مكان لا تجمع هذا الجمع؛ لأنه رباعي ومذكر، وكأنهم طرحوا الزائد، وهو الألف، وكسروا «مَكَّنًا» لا «مَكَانًا».

المسألة السادسة: جمع كميّ على كُمّت قال ابن سيده: (والجمع: كُمّت، كسروه على مكبره المتوهم وإن لم يلفظ به، لأن الملونة يغلب عليها هذا البناء الأحمَر والأشقر، قال طفيل^(٤٢): وكُمّتًا مدمامة كأن متونها ... جرى فوقها واستشعرت لون مذهب)^(٤٣) الكُمّيّ من الخيل الذي يكون لونه بين الأسود والأحمر، ولم يجئ إلا على صورة المصغر، وقد وهم ابن هشام اللخمي عندما ذكر في كتابه أن لكميت لغتين، إذ قال: (وَفَرَسٌ كُمَيْتٌ: وفيه لغتان: كُمَيْت، وهي المشهورَةُ الفصيحة. وحكى ابن سيده أنهم قالوا: أكمّت، وهي قليلة)^(٤٤).

والملاحظ في نص ابن سيده أنه لم يقل بأن أكمّت هو لغة في كُمَيْت، بل قال: (كسروه على مكبره المتوهم، وإن لم يلفظ به)، فهو غير ملفوظ، فكيف نصفه بالقليل! المعروف في تكسير ما يكون صفة على وزن «أفعل فعلاء»، نحو أحمر، أزرق، أسود... أن يجمع على: حُمْرٌ، زُرْقٌ، سُودٌ^(٤٥)، فهذا دليل على أن كَمَتًا جمع أكمّت، لا كُمَيْت، لأن أكثر الألوان إنما يجيء على وزن «أفعل»، قال سيبويه: (أما الألوان فإنها تبنى على أفعل)^(٤٦).

المسألة السابعة: جمع «مسيل» على أمسلة ومسلان اختلف علماء اللغة في أصل كلمة «مسيل»، هل وزنه «مَفْعَل» أو «فَعِيل»؟ في هذه الكلمة مذهبان:

المذهب الأول: ذهب أبو الحسن الأخفش فيما رواه عنه أبو علي الفارسي إلى أن وزن «مَسَيْل» «مَفْعَل»، إذ إنه مأخوذ من «سال يسيل»، فجمعه على «مُسلان» من باب التوهم، إذ توهموا أصالة الميم، وجمعوه على «فعلان»، كما جمعوا قضيب على قضبان، قال أبو علي الفارسي: (ومثل هذا مما حمله أبو الحسن على الغلط، قول بعضهم في جمع «مَسَيْل»: مُسلان، ف«مسيل» «مَفْعَل»، والياء فيه عين الفعل، فتوهم من قال في جمع مَسَيْل: مُسلان أنها زيادة للمدّ، فجمعه على «فعلان»، كما يجمع قضيباً على قُضْبَان)^(٤٧). وتبع أبا الحسن الأخفش عدد من علماء العربية، كالأزهري والجوهرى^(٤٨)، قال الأزهري: (ويجمع مَسَيْل الماء مُسلًا ومُسلانًا. قلت: وهذا عندي على توهم ثبوت الميم أصليّة في المسيل، كما جمَعوا المكانَ أمكنة، وأصله مَفْعَل من كان)^(٤٩). وقال أيضاً: (ومن جمعه أمسلة ومُسلًا ومُسلانًا فهو على توهم أن الميم في المسيل أصليّة، وأنه على وزن فَعِيل ولم يُرَدِّدْ به مَفْعَلًا، كما جمَعوا مكانًا أمكنة، ولَهُمَا نَظَائِر)^(٥٠)؛ وذلك لأن مَفْعَلًا لا يجمع على فَعْلان، لكنهم شبهوا مَفْعَلًا بفَعِيل، كما قالوا: رَغِيْفٌ ورَغُفٌ ورَغْفَةٌ ورُغْفان^(٥١).

المذهب الثاني: ذهب أبو علي الفارسي إلى أن «مَسِيلًا» يجوز فيه أن يكون من أصلين مختلفين، فإن أخذ من «سَال يسيل» كان مَفْعَلًا، وإن أخذ من «مَسَل» كان فَعِيلًا. جاء في الإغفال ما نصه: (فتوهيم من قال في جمع مَسِيل: مُسَلَان أنها زيادة للمد، فجمعه على «فُعَلَان»، كما يجمع قَضِيبًا على قُضْبَان، وهذا عندي إنما يكون غلطًا إذا أخذ من «سَال»، فإذا أخذ من «مَسَل» كان «مَصِير» و«مُضْرَان»، ألا ترى أن مُضْرَانًا «فُعَلَان»^(٥٦). ويبدو لي أن أبا علي الفارسي قد اعتمد على ما رواه ابن السكيت إذ قال: (وتقول: هو مَسِيل الماء، والجمع أَمْسِلَةٌ ومُسَلٌّ ومُسَلَان ومَسَائِل، ويقال للمَسِيل: مَسَل)^(٥٧). وتبعه على ذلك تلميذه ابن جني، إذ قال: (وأما مَسِيل فذهب بعضهم في قولهم في جمعه: أَمْسِلَةٌ إلى أنه من باب الغلط. وذلك لأنه أخذ من سَال يسيل "فهو عندهم على مَفْعَل كالمَيَسِر والمحيض" وهو عندنا غير غلط؛ لأنهم قد قالوا فيه: مُسَل، وهذا يشهد بكون الميم فاء. فأمسلة ومسلان: أفعلة وفعالان، كأجرية وجريان. ولو كانت أَمْسِلَةٌ ومُسَلَان من السيل لكان مثالهما: أمفلة ومفلان والعين منهما محذوفة، وهي ياء السيل)^(٥٨). فالملاحظ أن ابن جني توسع في التعليل لإثبات ما ذهب إليه. وتبعه على ذلك أيضًا ابن فارس، إذ جعل «مُسَلَانًا» في باب «مَسَل»^(٥٩)، وجعل الميم في كلمة «مَسِيل» زائدة من باب «سِيل»^(٦٠). وهذا الأمر ذكره أبو علي الفارسي، إذ قال في «الإغفال» ما نصه: (فأما إذا قَدَّر الكلمة مشتقة من أصلين مختلفين، لم يمتنع أن يحكم بحرف فيه أنه أصل، ويحكم على ذلك الحرف أنه زائد؛ لأن التقدير فيهما مختلف، وإن كان اللفظ فيهما متفقًا)^(٦١). لذلك يجوز لنا أن نعد الميم في «مَسِيل» زائدة، والميم في «مُسَلَان» و«أَمْسِلَةٌ» و«مُسَل» أصلية، وقد تكلمت في هذا الأمر في غير موضع، عندما تناولت جمع «مَصِير» على «مُضْرَان».

المسألة الثامنة: جمع مَأَقِي العين على مَأَق: مَأَقِي العين لغة في: مُوقِ العين بضم الميم وفتحها، وسكون الهمزة والقاف، وهو طرف العين الذي يلي الأنف^(٦٢). وقد اختلف العلماء في أصله، ولهم فيه مذهبان:

المذهب الأول: ذهب الفراء وابن السكيت وابن قتيبة^(٦٣) وابن خالويه إلى أن أصله «أَقِي»، وأن وزنه «مَفْعَل»، قال ابن السكيت: (وليس في ذوات الأربعة مَفْعَل بكسر العين إلا حرفان: مَأَقِي العين، ومَأَوِي الإبل، قال الفراء: سمعتها بالكسر، والكلام كله مَفْعَل، نحو رميته مَرْمِي، ودعوته مَدْعَى، وغزوته مَغْرِي)^(٦٤). وقال ابن خالويه: (ليس في كلام العرب: من ذوات البياء والواو كلمة على مَفْعَل إلا مفتوح العين، ما خلا حرفين فإنهم كسروا فقالوا: مَأَوِي الإبل، ومَأَقِي العين)^(٦٥). ومما يؤيد ما ذهبوا إليه من كون الميم زائدة في «مَأَقِي» أن العرب جمعته على «مَأَق»؛ لأن وزن «مَفْعَل» يجمع على «مفاعل»، نحو: مسجد ومساجد، ومجلس ومجالس...^(٦٦).

المذهب الثاني: ذهب الجوهري وابن القطاع إلى أن أصله «مَأَق»، وأن وزنه «فَعَلَى»، قال الجوهري: (وهو فعلى وليس مَفْعَل، لأن الميم من الكلمة، وإنما زيد في آخر البياء للإلحاق، فلم يجدوا له نظيرًا يلحقونه به، لأن فعلى بكسر اللام نادر لا أخت لها، فألحق بمَفْعَل، فهذا جمعه على مَأَق على التوهيم. وقال ابن السكيت: ليس في ذوات الأربعة مَفْعَل بكسر العين إلا حرفان: مَأَقِي العين، ومَأَوِي الإبل قال الفراء: سمعتها -والكلام كله مَفْعَل بالفتح... وظاهر هذا القول إن لم يتأول على ما ذكرناه غلط)^(٦٧). فالملاحظ في نص الجوهري أنه غلط مذهب الفراء، وابن السكيت، إن لم يتأول على ما ذكره من توهيم زيادة الحرف الأصلي، وهو الميم في «مَأَقِي»، فيكون «مَفْعَلًا»، توهيمًا، و«فَعَلَى» حقيقة. وقد ذهب ابن بَرِّي إلى ما ذهب إليه الجوهري إلا أنه جعل البياء في «مَأَقِي العين» زائدة لغير إلحاق كزيادة الواو في عَرَفَةٌ وتَرْفُوة، وجمعها على مَأَق على «فَعَال»، كعراقٍ وتراقٍ، ولا حاجة إلى حمله على توهيم «مَفْعَل»^(٦٨).

المسألة التاسعة: جمع مُصِيبَةٌ على مَصَائِب: قالت العرب في جمع «مصيبة» مصائب، فهمزوا، وهذا غلط، وكأنهم توهموا أن «مصيبة»: فَعِيلَةٌ، فهمزوها حين جمعوها، كما همزوا جمع «صحيفة»: صحائف، وسفينة: سفائن، إذ همزوا البياء، لأن البياء الزائدة لا حظ لها في الحركة، وقد وقعت بعد ألف ولم تكن متحركة، ولا دخلتها الحركة في موضع أبدلت لما قبلها ثم تحركت، فأوجبوا فيها الهمز^(٦٩). وإنما «مُصِيبَةٌ»: مُفْعَلَةٌ، وكانت في الأصل «مُضُوبَةٌ»، فألقوا حركة الواو على الصاد، فانكسرت الصاد، وقلبوا الواو ياء، لكسرة الصاد، وهذا مذهب سيبويه، إذ قال: (فأما قولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة وإنما هي مُفْعَلَةٌ. وقد قالوا: مَصَابِيب)^(٧٠). نلاحظ في هذا النص أن العرب قالت في جمع «مُصِيبَةٌ» مَصَائِب على التوهيم، ومَصَابِيب على الأصل والقياس، ولابن جني تعليل جميل بين فيه وجه الشبه بين ياء «مصيبة» وياء «صحيفة»، فقال: (وكأن الذي استهوى في تشبيه ياء مصيبة بياء صحيفة أنها وإن لم تكن زائدة فإنها ليست على التحصيل بأصل، وإنما هي بدل من الأصل، والبدل من الأصل ليس أصلًا وقد عومل لذلك معاملة الزائد حكى سيبويه عن أبي الخطاب أنهم يقولون في راية: راءة^(٧١). فهؤلاء همزوا بعد الألف وإن لم تكن زائدة وكانت بدلًا؛ كما يهمزون بعد الألف الزائدة في فضاء وسقاء. وعلّة ذلك أن هذه الألف وإن لم تكن زائدة فإنها بدل، والبدل مشبه للزائد. والتقاؤهما أن كل واحد منهما ليس

أصلاً^(٦٨). أما أبو إسحاق الزجاج فقد ذهب إلى أن الهمزة في «مَصَائِب» بدل من الواو المكسورة في «مَصَاوِب»، وخالف جميع النحويين في أن مصائب من الشاذ، إذ قال: (وقد أجمع النحويون على أن حكوا مصائب في جمع مصيبة، بالهمز. وأجمعوا أن الاختيار مَصَاوِب. وهذه عندهم من الشاذ، أعني مَصَائِب. وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة، كما قالوا في وسادة: إسادة)^(٦٩). وردّ عليه أبو علي الفارسي ذلك، وقال: (لأن المكسورة لا تبدل غير أول، والبديل في الواو إذا كانت أولاً أغلب منه إذا كانت غير أول... وإذا كان كذلك كان قوله في «مصابب» عاريًا من دلالة تثبته، وخاليًا من نظير يُرَدُّ إليه، ويستشهد به عليه)^(٧٠)، وقد تبعه على ذلك ابن جني، إذ قال: (والقول عندي كما ذهب إليه أبو علي)^(٧١). أما ابن عصفور، فقد رجح مذهب أبي إسحاق الزجاج على مذهب سيبويه، فقال: (والأول أقيس عندي؛ لأنه قد ثبت له نظير، وهو أقائيم)^(٧٢)، وأقائيم جمع أقوام، وأصله أقاويم، فأبدل من الواو المكسورة همزة، وإن كانت غير أول، تشبيها لها بالواو المكسورة إذا وقعت أولاً، نحو: وسادة، إسادة. وزعم أبو الحسن الأخفش -فيما حكاه أبو إسحاق الزجاج من قوله- إن الهمزة في «مصابب» بدل من الواو؛ لأن الواو أعلت في مصيبة، وردّ عليه أبو إسحاق ذلك، وقال: (هذا رديء، لا يلزم أن أقول في مقام مقائم وفي معونة معائن)^(٧٣). يريد أبو إسحاق الزجاج أن أصل «مَقَام» مَقَوْم، كما أن أصل مصيبة مُصَوِبَة، وكلاهما قد حدث فيهما إعلال بالنقل والقلب، فلو جاز لذلك أن يُهمَز جمع «مصيبة»، لجاز أيضًا أن يُهمَز جمع «مَقَام». ويرى الباحث أن ما ذكره سيبويه ومن تبعه على ذلك هو الأقرب إلى الصواب، إذ إن العرب يمكن أن تنطق على سجيبتها وسليقتها وفقًا لقياس شبيهه من ألفاظ أخرى، كما حصل في قياسهم جمع مصيبة على مصائب قياسًا على جمع صحيفة على صحائف، والله أعلم.

المسألة العاشرة: تصغير «ناب» على «نُوب» قال سيبويه في باب التصغير: (ومن العرب من يقول في نابٍ: نُوبٌ، فيجيء بالواو؛ لأنّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلطٌ منهم)^(٧٤). فالملاحظ أن هؤلاء العرب لم يعتدوا بالأصل، وهو واجب الاعتداد به؛ لأن ما ثانيه ألف أصلها واو أو ياء تردّ عند التصغير، وذلك قولك في باب: نُوبٌ، كما تقول أبواب، وناب نُوبٌ، كما تقول: أنياب وأنُوب، ولذا كان سيبويه يرى أن تصغير ناب على نُوبٍ غلط، وأنه ينبغي أن يكون نيبياً، وفي معرض كلامه أشار إلى العلة في إجراء هؤلاء العرب ناباً على مثال باب، وذلك لأن أكثر الألف في الأجوف منقلبة عن الواو، فظنوا أن من حقهم أن يقبلوا الألف التي أصلها ياء في التصغير واوًا، وهذا ما دعا سيبويه إلى أن ينعت ما قال هؤلاء العرب بالغلط، والمراد به هنا التوهيم، وذلك لأنهم خالفوا الذائع المشهور الذي استنبطت منه القواعد.

المسألة الحادية عشر: تصغير «بحر» على «بُحيرة» جاء في المحكم ما نصه: (ويقال للبحر الصغير: بُحيرة، كأنهم توهيموا بحرة، وإلا فلا وجه للهاء)^(٧٥). من قواعد التصغير إذا أريد تصغير الاسم الثلاثي المذكور فيضم أوله ويفتح ثانيه، وتضاف ياء التصغير إليه من دون إلحاق التاء به، فكلمة بحر اسم ثلاثي مذكر، عند تصغيره لا يحتاج إلى تاء، فنقول في تصغيره: بُحِير، لا بُحيرة، وهذا ما دعا ابن سيده إلى القول بالتوهيم، إذن: تصغير بحر على بُحيرة شاذ في القياس.

المبحث الثاني: المسائل الصرفية التي تتعلق بالأفعال من حيث البناء والاشتقاق والوقف

المسألة الأولى: فتح عين «يأبى» ماضي «أبى» جاء في شرح التصريف ما نصه: (وقال قوم: إنما فتح على طريق الغلط، توهيموا ماضيه على «فَعَل» فجاء المستقبل على «يَفْعَلُ»)^(٧٦)، وقد استجاده الثمانيني، إذ قال: (وهذا وجه جيد)^(٧٧). في هذه المسألة عدة أقوال لعلماء العربية، وإليك التفصيل: ذكر سيبويه لفتح عين «يأبى» وجيهين:

الوجه الأول: إنما فتحوا عينه؛ لأن فاءه همزة، وهي حرف من حروف الحلق، إذ قال: (وقالوا: أبى يأبى، فشبهوه بيقراً)^(٧٨)، وقال أيضًا: (كقولهم: أبى يأبى، ففتحوا ما بعد الهمزة للهمزة، وهي ساكنة)^(٧٩). وهذا القول لم يستحسنه الثمانيني، وقد وصفه بالغلط، إذ قال: (قال قوم: إنما فتحه لأن فاءه همزة، وهي من حروف الحلق، وهذا غلط، لأن حروف الحلق إنما تؤثر إذا كانت متحركة عينًا أو لامًا، والهمزة هاهنا في يأبى ساكنة، وهي فاء، فهي غير مؤثرة)^(٨٠).

والوجه الآخر: أن العرب فتحت عين «يأبى» وحقها الكسر، كما كسرت عين «يَحْسِبُ» والقياس فتحها، قال سيبويه: (وفي يأبى وجه آخر: أن يكون فيه مثل: حَسِبَ يَحْسِبُ، فتحًا كما كسرًا)^(٨١). وذهب أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدي القاضي فيما حكاه عنه أبو إسحاق الزجاج إذ قال: (ولكن القول فيه أن الألف في يأبى أشبهت الهمزة فجاء يَفْعَلُ مفتوحًا لهذه العلة، وهذا القول لإسماعيل بن إسحاق)^(٨٢). الملاحظ في هذا النص أن الزجاج استحسّن هذا الرأي، وقد اعترض عليه السيرافي إذ قال: (وعندي أن ذلك غلط، لأن الألف ليست بأصل في أبى يأبى، وإنما هي منقلبة من ياء أبيت لانفتاح ما قبلها)^(٨٣). وذهب ابن درستويه إلى أن العرب حملوه على مَنَعَ يَمْنَعُ؛ لأن الإباء والمنع نظيران، فحملوه على نظيره، كما حملوا يَنْزُرُ، بفتح الذا، لأنه في معنى «يَدْعُ»، وإن لم يكن في «يَنْزُرُ» حرف حلقي^(٨٤).

وهذا الرأي استصوبه ابن الشجري^(٨٥). وقد روى ابن جني أنهم قالوا: **أَبَى يَأْبَى**، إذ قال: (وقد أشد أبو زيد^(٨٦)): «يا إبلي ماذا مه فتأبيه»، فجاء به على وجه القياس، كَأْتَى يَأْتِي. كذا رويناه عنه^(٨٧).

المسألة الثانية: في اشتقاق العرب أفعالاً من المسكين والمدرعة والمنديل، فقالوا: تَمَسْكَنَ وَتَمَدَّرَعُ وَتَمَنَدَلٌ، ونحو ذلك اشتق العرب أفعالاً وكانهم اشتقوها من لفظ الاسم، نحو: تمسكن وتمدرع وتمندل، إذ توهموا أصالة الحرف الزائد، وهو الميم، وأن أوزانها «تَفَعَّلَ» لا «تَمَفَعَّلَ»، قال أبو عثمان المازني فيما رواه ابن جني في كتابه «المنصف»: (فأما مَعَدَّ، فالميم فيه من نفس الحرف لقول العرب: تَمَعَدَّدَ، فإن قال قائل: فقد جاء مثل تَمَسْكَنَ؟ فإن هذا غلط وليس بأصل، وقد قالوا: «تَمَدَّرَعُ»، والجيدة العربية «تَدَّرَعُ، وَتَسْكَنُ» وهو كلام أكثر العرب^(٨٨). فالملاحظ أن العرب قد تشتق من كلمة ما وتبقي زوائده، كهذه الأفعال التي ذكرتها آنفاً، وقد وصفها علماء اللغة العربية - أعني هذه الأفعال - بأنها شاذة لا يقاس عليها، والأكثر والأجود أن تكون على وزن «تَفَعَّلَ»، فيقال: تَسْكَنُ، وَتَدَّرَعُ، وَتَمَنَدَلُ^(٨٩)، أما سيبويه فقد حكم عليها بالقلبة^(٩٠)، وفي أوزانها وجهان:

الوجه الأول: إن راعينا الأصل فيكون وزنها «تَمَفَعَّلَ»، قال سيبويه: (وقد جاء تَمَفَعَّلَ وهو قليل، قالوا: تَمَسْكَنَ، وَتَمَدَّرَعُ)^(٩١)، قال السيرافي موضعاً مراد سيبويه بأنه (قد أحق أيضاً بتدحرج تمفعّل بزيادة الميم فقالوا: تَمَسْكَنَ وَتَمَدَّرَعُ، ولم ترد هذه الميم للإلحاق إلا مع التاء؛ لأنه لم يسمع مسكن ولا مدرع)^(٩٢)، وكذلك جعله الزمخشري من الملحوق بـ«تدحرج»، إذ قال: (وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجورب وتشيطان وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم)^(٩٣)، وتبعهما على ذلك عدد من علماء العربية كابن الحاجب^(٩٤)، وابن عصفور^(٩٥)، وأبي حيان الأندلسي^(٩٦). واستدل اليزيدي على أن وزن «تَمَفَعَّلَ» ملحوق بـ«تَفَعَّلَ» بالنظر إلى موافقة مصدر الملحوق به، إذ قال: (وكذا تقول في تشيطان وترهوك وتمسكن وتكلم وتغافل: تشيطاناً، وترهوكاً، وتمسكناً، وتكلماً، وتغافلاً، كما تقول في تدحرج تَدَحَّرَجًا)^(٩٧). أما إذا عدنا الميم كالأصل توهماً فيكون وزن الكلمة «تَمَفَعَّلَ» كتدحرج، وهذا ما اختاره الشيخ مصطفى الغلاييني، إذ قال: (ولذلك لم يكن نحو: تمنطق وتمسكن وتمدرع وتمندل وتمذهب وتمشيخ ملحقاً بتدحرج، لأن الميم ليست زائدة بين أصول الكلمة. ومع هذا فليست زيادتها لقصدهم الإلحاق، لأن هذه الأفعال مبنية على «المنطقة والمسكين والمدرعة والمنديل والمذهب والمشيخة»، فهي على زنة «تدحرج» أصالة لا إلحاقاً، باعتبار أن الميم كالأصل توهماً. فقد توهموا أصالة الميم في هذه الأسماء فبنوا الفعل عليها. فوزنها «تَمَفَعَّلَ» لا «تَمَفَعَّلَ» هذا هو الحق الذي عليه المحققون من العلماء^(٩٨). ولابن جني رأي شديد في «الخصائص»، يبين فيه حكمة العرب ومرادهم فيما يظنه كثير من علماء اللغة العربية أغلاطاً وأوهاماً، إذ عقد باباً أسماه «باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني»، قال فيه: (وعليه جاء تمسكن وتمدرع، وتمنطق وتمندل، ومخرق، وكان يسمى محمداً ثم تمسلم، أي صار يسمى مسلماً و«مَرْحَبَكَ اللهُ وَمَسْهَلَكَ» فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق كل ذلك توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه. ألا تراهم إذ قالوا: تَدَّرَعُ وَتَسْكَنُ وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم: أمن الدرع والسكون أم من المدرعة والمسكنة وكذلك بقية الباب)^(٩٩).

المسألة الثالثة: كسر ما حقه الضم في فعل الأمر «أدعه» في الوقف جاء في كتاب سيبويه: (وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: أدعه من دعوت، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهماً أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رُدُّ يا فتى)^(١٠٠). أصل الفعل: ادع من دعاء، وأصله «دَعَوُ»، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ومضارعه «يدعو» إذن فعل الأمر مبني على حذف حرف العلة «الواو»، وبقيت الضمة دلالة على الواو المحذوفة، وهي لام الفعل، فلما وقف عليه لحقته هاء السكت، لتحرك آخر الحرف وهو العين، فصار «أدعه»، ولكن هناك ناس من العرب كما أشار إلى ذلك صاحب النص أنهم كسروا العين، كأنهم سكنوا العين المتحركة بعد حذف لام الكلمة توهماً منهم، وكسروا العين، للتخلص من التقاء الساكنين، الدال والعين. وقد وصف سيبويه هذه اللغة بأنها لغة رديئة، فقال: (وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط، كما قال زهير^(١٠١)):
بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً^(١٠٢) وللرضي تعليل مخالف لما علل به سيبويه، وهو كسر عين «أدعه»، إذ قال: (ثم أحقوا هاء السكت لكون العين في تقدير الحركة، ثم كسروا أول الساكنين)^(١٠٣)، ففي كلامه هذا يقتضي أن كسر عين «أدعه» من أجل التخلص من التقاء الساكنين العين وهاء السكت، وأن العين لا بد أن تقدر عليها الحركة، وذلك لأن هاء السكت لا تلحق إلا المتحرك. أما السيرافي فقد ذكر رأياً آخر لكسر العين، فقال: (وفيه عندي وجه آخر وذلك أن من العرب من يسكن الحرف الذي يبقى بعد المحذوف من المجزوم فيقول: اشتر ثوباً واتق زيدا، فيحذف الياء ثم يسكن المتحرك الذي قبل الياء المحذوفة قال الشاعر^(١٠٤): ومن يتق فإن الله معه ... ورزق الله مؤناب وغادوقال آخر^(١٠٥): قالت سليمي اشتر لنا دقيقاً ... وهات خبز البر أو سويقاً

فلما كان هذا قد يسكن قدر إسكان العين من ادْعُهُ على هذه اللغة فاجتمع ساكنان وهو الذي نحاہ سيويہ عندی وإن لم يلفظ به وقد حكى أبو زيد عن القشيري: لم أبال عن ذلك بكسر اللام، وهو من ألا يألو، وقالوا ادْعُهُ واغْرَهُ فكسر في الجزم^(١٠٦).

المسألة الرابعة: ما همزته العرب وليس أصله الهمز، نحو: حَلَّاتُ السويق ومما فسر بالغلط ما همزته العرب وليس أصله الهمز، قولهم: حَلَّاتُ السويق، قال الخليل: (وحَلَّيْتُ السويق، ومن العرب من همزه فقال: حَلَّاتُ السويق، وهذا غلط)^(١٠٧). نلاحظ في هذا النص أن همز حَلَّيت على غير قياس، لأن الكلمة من الحلاوة، ولعل الخليل أراد بالغلط معنى التوهّم. وذهب الفراء إلى ما ذهب إليه الخليل، وزاد على هذه الكلمة بكلمات أخرى، قال: (وربما غلظت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز سمعت امرأة من طيء تقول: رثأت زوجي بأبيات. ويقولون لبأت بالحج وحلات السويق فيغلطون؛ لأن حَلَّات قد يُقال في دفع العطاش من الإبل، ولبأت ذهب إلى اللبأ الذي يؤكل، ورثأت زوجي ذهبت إلى رثيئة اللب)^(١٠٨)، والرثيئة: اللب الخاثر. إلا أنني وجدت الأزهري يستعمل كلمة التوهّم في كلام الفراء، بدلاً من لفظ الغلط، ولعل الأزهري فهم أن مراد الفراء هو التوهّم، لأن الغلط يطلق في نصوصهم ويراد به التوهّم، جاء في التهذيب: (قلت: قَالَ الْفَرَّاءُ: تَوَهَّمَتِ الْعَرَبُ فِيهِ الْهَمْزَ لَمَّا رَأَوْا قَوْلَهُمْ: حَلَّاتُهُ عَنِ الْمَاءِ، أَي: مَنَعَتْهُ مَهْمُوزًا)^(١٠٩). أما صاحب الجمهرة فقد نسب الهمز إلى هَمْدَانَ في كلمة «رثأت»، إذ قال: (ورثيئة الميِّتِ أرثيه مرثيئةً، وهَمْدَانٌ يَقُولُ: رَثَأْتُ الْمَيْتَ، مَهْمُوزٌ، فِي مَعْنَى رِثِيئِهِ)^(١١٠)، ونسبه أيضاً إلى أهل اليمن فقال: (وأهل اليمن يقولون: رثأت الميت، في معنى رثيئته)^(١١١).

المسألة الخامسة: في «الاتخاذ» ما اشتق منه، نحو: اتَّخَذَ يَتَّخِذُ بَيْنَ تَخَذٍ وَأَخَذَ ذهب جماعة من علماء اللغة العربية إلى أن التاء الأولى ليست بأصل، بل أصلها الهمزة، ولكن لكثرة الاستعمال توهّم العرب أنها أصلية، وبنوا منه فعلاً على وزن «فَعِلَ يَقْعَلُ»، من الباب الرابع، فقالوا: تَخَذَ يَتَّخِذُ، قال الخليل بن أحمد: (ويقال الاتخاذ من تَخَذَ يَتَّخِذُ تَخَذًا وَتَخَذْتُ مَا لَأَ أَي كَسَبْتُهُ، أَلَزِمْتُ التَّاءَ كَأَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ. وَالْأَصْلُ مِنَ الْأَخْذِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَفِي الْقُرْآنِ: «لَاتَّخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا»^(١١٢)^(١١٣). وقال الجوهري: (والاتخاذ: افتعال أيضاً من الأخذ: إلا أنه أُدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهّموا أن التاء أصلية فبنوا منه فَعِلَ يَقْعَلُ، قالوا: تَخَذَ يَتَّخِذُ. وقرئ: «لتخذت عليه أجراً»^(١١٤)^(١١٥). وأشار الزجاج إلى هذا الرأي إذ قال: (ويقرأ: «لتخذت عليه أجراً»، يقال تَخَذَ يَتَّخِذُ فِي اتَّخَذَ يَتَّخِذُ، وَأَصْلُ تَخَذَ مِنْ أَخَذْتُ، وَأَصْلُ اتَّخَذْتُ وَأَبْدَالِ التَّاءِ، ثُمَّ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ بِلَفْظِ الْإِفْتِعَالِ تَوَهَّمُوا أَنَّ التَّاءَ أَصْلِيَّةٌ فَبَنَوْا مِنْهَا فَعِلَ يَقْعَلُ، قَالُوا تَخَذَ يَتَّخِذُ، وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ)^(١١٦). وقد حذا ابن هشام الأنصاري حذو ابن الأثير، إذ رأى أن ما قاله لجوهري وهم، فقال: (وقول الجوهري في «اتخذ» إنه افتعل من الأخذ وهم، وإنما التاء أصل، وهو من تَخَذَ كَاتَّبَعَ مِنْ تَبِعَ)^(١١٧). وذكر أكثر أهل اللغة ومنهم أبو علي الفارسي، وابن جني^(١١٩)، والتفتازاني، وغيرهم^(١٢٠) أن تاء الاتخاذ أصلية من الفعل تَخَذَ يَتَّخِذُ، وأنه لا إبدال فيه، وهو بمنزلة اتَّعَبَ يَتَّبِعُ اتِّبَاعًا، من الفعل تَبِعَ يَتَّبِعُ. قال أبو علي الفارسي: (اتَّخَذَ: افتعل، وفعلت منه: تَخَذْتُ، قال: «لَوْ شِئْتُ لَاتَّخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا»، وقال^(١٢١): وقد تَخَذْتُ رَجُلِي إِلَى جَنْبِ غُرْزِهَا ... نَسِيفًا كَأَفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمَطْرَقِ)^(١٢٢). وقال أيضاً: (من زعم أن «تَخَذْتُ» أصله من: أَخَذْتُ، لم يكن هذا القول بمستقيم ولا قريب منه، ولو قلب ذلك عليه لم يجد فصلاً، ألا ترى أن الهمزة لم تبدل من التاء، ولا التاء أبدلت منها. فإن قلت: فلم لا يكون اتَّخَذْتُ: افتعلت، من اخذت، كأن الهمزة لما أبدلت منها التاء لالتقائها مع همزة الوصل، أدغمت في التاء الزائدة كما أبدلوا في قولهم اتَّسَرُوا الجزور وإنما هو من اليسر؟ فالقول: إن ما ذكرته من الإبدال لا يجوز في قياس قول أصحابنا، والذين أجازوا^(١٢٣) من ذلك شيئاً لا ينبغي أن يجوز ذلك على قولهم، لاختلاف معنى الحرفين)^(١٢٤). وتبعه التفتازاني على هذا القول، إذ يقول: (وقول من قال: اتَّزَّرَ فِي لَيْتَزَّرَ خَطَأً، وَأَمَّا اتَّخَذَ فَلَيْسَ مِنْ أَخَذَ، بَلْ مِنْ تَخَذَ، بِمَعْنَى أَخَذَ، فَلِذَلِكَ أَدْغَمَ، وَإِلَّا لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: ابْتِخَذَ)^(١٢٥). وذهب بعض أهل اللغة إلى أن اتَّخَذَ مما أبدلت فيه الواو تاء على اللغة الفصحى، نحو: اتَّقَى، أصلها أوتقى أبدلت الواو تاء ثم أدغمت التاء في التاء؛ لأن في أخذ لغة وهي وخذ بالواو، وهذه اللغة نقلها أبو حيان عن شيخه ابن النحاس، إذ قال أبو حيان في تفسيره: (ومِمَّا عَلِقَ بِذِهْنِي مِنْ فَوَائِدِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ بَهَاءِ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ الْحَلْبِيِّ، عُرِفَ بِإِبْنِ النَّحَّاسِ، رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ كَانَ الْمُشْتَهَرَ بِعِلْمِ النَّحْوِ فِي دِيَارِ مِصْرَ: أَنَّ اتَّخَذَ مِمَّا أُبْدِلَ فِيهِ الْوَاوُ تَاءً عَلَى اللُّغَةِ الْفُصْحَى، لِأَنَّ فِيهِ لُغَةً أَنَّهُ يُقَالُ: وَخَذَ بِالْوَاوِ، فَجَاءَ هَذَا عَلَى الْأَصْلِ فِي الْبَدَلِ)^(١٢٦). وقد نقلها تلامذة أبي حيان من بعده، كالمرادي^(١٢٧)، وقد ذكر الزبيدي هذه اللغة في «تاج العروس»، فقال: (وَخَذَ، لُغَةٌ فِي أَخَذَ، وَهُوَ أُثْبِتَ مِنْ تَخَذَ، كَعَلِمَ، حَكَاهَا طَوَائِفُ

من الصُرْفِيِّين واللُّغَوِيِّين^(١٢٨). وعن طريق اطلاعي على معاجم اللغة المتقدمة على «تاج العروس» لم أجد هذه اللغة، وإنما اقتصر على ذكر الفعل «أخذ»^(١٢٩)، أو الفعل «تخذ»^(١٣٠)، أو «أخذ وتخذ»^(١٣١). ويرى الباحث أن مذهب الخليل والجوهري ومذهب أبي علي الفارسي ومن تبعه سليمان؛ لأن التوهم موجود في لغة العرب ولا ننكره، نحو «مصائب»، وأن لغة «تَخَذَ» نلقتها أبو علي الفارسي عن أبي زيد^(١٣٢).

المسألة السادسة: في توهم أصالة التاء في قولهم «أَسْتَوُوا» ومن قول العرب: أَسْتَوُوا فَمِمْ مُسْتَوُونَ، إذا أصابتهم السنة، وهي القحط والجذب، ومنه قول الشاعر^(١٣٣):
عَمَرُوا الْعُلَا هَسَمَ التَّرِيدَ لِقَوْمِهِ * وَرَجَالٌ مَكَّةَ مُسْتَوُونَ عَجَافٌ

وقولهم: السَّنِيَّةُ والمُسْتَيْتَةُ: الأرض التي لم يصبها المطر، فلم تتبت، وقالوا: عام سَنِيَّتٌ، ومُسْتَيْتٌ: جَذْبٌ^(١٣٤). واختلف علماء العربية في أصل كلمة «أَسْتَوُوا» على النحو الآتي: ذهب سيبويه إلى أن التاء بدل من الياء، وهي لام الكلمة، إذ قال: (وأما التاء فتبدل مكان الواو فاءً في اتَّعَدَ، واتَّهَمَ، ... ومن الياء إذا كانت لأمًا في أَسْتَوُوا، وذلك قليل)^(١٣٥). وقال أيضًا: (كما أن التاء في أَسْتَوُوا مبدلة من الياء)^(١٣٦)، وقد حكى السيرافي أنه وقع في بعض نسخ كتاب سيبويه أن التاء تبدل من الواو إذا كانت لأمًا، وليس في هذا الأمر تعارض، وهذا ما أشار إليه السيرافي في قوله: (وأما اختلاف النسخ في الياء والواو فهو محتمل، وذلك أن الأصل في الكلمة الواو لأنها سَنَوَةٌ، فإذا قال التاء منقلبة من الواو على هذا التأويل فهو وجه، وهذه الكلمة وإن كان أصلها الواو فإنها تتقلب ياء في الفعل لأنها وقعت رابعة، والواو إذا وقعت رابعة في الفعل انقلبت ياء فجاز أن يقال: إن التاء منقلبة من الياء على هذا)^(١٣٧)، يريد أن يقول: أن أصل أَسْتَوُوا: أَسْتَوُوا بالياء، واصله قبل هذا: اسْتَوُوا من لفظ السَّنَةِ على قول من يرى أن لامها واو بدل جمعها على سَنَوَاتٍ. إذن التاء مبدلة من الياء التي هي مبدلة من الواو، فخصوا بهذا الجذب دون الخصب لما كان بدلًا من بدل^(١٣٨). وقد علل الجوهري ذلك بقوله: (وتقول: أَسْنَى القَوْمُ يُسْنُونَ إِسْنَاءً، إذا لبثوا في موضع سَنَةً. وأَسْتَوُوا، إذا أصابهم الجُوبَةُ، تقلب الواو تاء للفرق بينهما)^(١٣٩). وذهب الفراء كما نقل عنه أنهم توهموا أن الهاء أصلية في «السنة»، إذ وجدوها ثالثة، فقلبوها تاء، تقول منه: أصابتهم السنة بالتاء^(١٤٠)، والمراد من هذا النص أن العرب لما قالوا: أصابهم السنة، فجعلوا الهاء في الوصل تاء، ورأوا أن السنة كلمة ثلاثية من مادة «س ن هـ»، ظنوا أن التاء من الأصل.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... أما بعد: فبعد إتمام البحث توصل الباحث إلى عدد من النتائج، أهمها:

١. اتسمت لغة العرب بالسعة، وهذا الأمر جعل ما كتبه أهل اللغة قائمًا على الاستقصاء فضلًا عن بناء القواعد على ما اطرده وكثر.
٢. الخروج عن القياس المألوف للقواعد التي قعدها علماء اللغة والنحو أنتجت مسميات كثيرة، تنوعت بين الشاذ والقليل، والنادر والغلط والتوهم وغيرها، مما آل الباحث إلى دراسة ظاهرة الحمل على التوهم.
٣. كلام العربي الفصيح يعد عمدة يحتذى بها عند علماء التقعيد، فوجدت في كلامهم كلامًا يخرج عن أقيستهم النحوية والصرفية، ولاسيما أن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها مما رأته مألوفًا لديها مما حصل هناك حمل على التوهم في النحو والصرف آنذاك.
٤. خيال العربي وأفق الواسع جعلت منه اعتقادًا جازمًا على صحة القياس، في حين ارتأى العلماء بعد ذلك مراجعة القياس وصولًا إلى القبول أو الرفض.
٥. بين الباحث المسائل التي حملت على التوهم، وكشف آراء علماء اللغة في ذلك، وكيف وظف التوهم في تأويل المسائل الصرفية التي خرجت عن المقيس المطرد.
٦. لم يذكر العلماء القدماء تعريفًا دقيقًا واضح المعالم لمصطلح التوهم، سوى إشارات مبهمة، كقولهم: الغلط والتوهم، وكأنه كذا، وغيرها، واتخذ بعض العلماء كما ذكرت أنفا لتأويل الكلمات الخارجة عن القياس، أما المحدثون فقد عرفوه على وفق وجهات نظرهم لهذه الظاهرة.
٧. في أثناء دراستي لظاهرة الحمل على التوهم وجدت أن هذه الظاهرة لم تلاق قبولًا عند جميع أهل اللغة والنحو بل عند بعضهم.
٨. من خلال البحث الجاد في هذه الظاهرة وجدت أن جل المسائل الصرفية تتعلق بموضوع الجمع المكسر، أما مسائله الأخرى فكانت تتسم بالقلّة وانحصرت في الأفعال والتصغير.
٩. بعض مسائل هذا البحث لا مناص منها إلا إلى التوهم، في حين أن هناك مسائل أخرى يمكن إخراجها من دائرة التوهم، والجدير بالذكر أن مسائل التوهم هي الأكثر حملًا في هذا البحث.

١٠. المتمعن في قراءة أبواب النحو والصرف عند علمائنا القدماء يجد أن الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه هما أول من استعمل لفظ الغلط والتوهم.

١١. يبدو أن اللهجات العربية الفصيحة أثرا واضحا في إدخالها ضمن مسميات ظاهرة الحمل على التوهم وإن كان حضورها قليلا.

١٢. الحمل على التوهم في الدرس الصرفي جعل تعددا للجذور اللغوية ضمن المفردة الواحدة، نحو: «أخذ، تخذ، وخذ».

المصادر

١. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ابن القَطَّاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٩م.
٢. أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط٤، ١٩٦٣م.
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٤. أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٥. إصلاح المنطق: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، المحقق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٦. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د.ت.
٧. الأغاني: أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط٢، د.ت.
٨. الإغفال: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٩. أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.
١٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب بغية السالك إلى أوضح المسالك، عبد العال الصعيدي، دار العلوم الحديثة، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
١١. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
١٢. تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الرّبّيدي (ت ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.
١٣. تصحيح الفصح وشرحه: أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت ٣٤٧هـ)، المحقق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
١٤. التكملة: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
١٥. التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: أبو محمد عبد الله بن بري المصري (ت ٥٨٢هـ)، تحقيق وتقديم مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٠م.
١٦. تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١٧. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
١٨. التوهم: دراسة في كتاب سيبويه، راشد أحمد جوارى، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، السنة ١٧، العدد ٦٦، ١٩٩٩م.
١٩. التوهم عند النحاة: عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٢٠. جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى بن محمد الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، تحقيق أحمد جاد، دار الغد الجديد، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
٢١. جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
٢٢. الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجايي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٢٣. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١، د.ت.
٢٤. درة الغواص في أوهام الخواص: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، المحقق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٢٥. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له الأستاذ علي حسين فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٦. ديوان الطفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق حسان فلاح اوغلي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.
٢٧. الريح: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، قدم له وضبط نصه وعلق عليه د. حسين محمد محمد شرف، مؤسسة الحلبي، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٢٨. الشافية في علمي التصريف والخط: أبو عمرو عثمان بن أبي بكر الدويني المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق د. حسن أحمد العثمان الشافجي، المكتبة المكية، المملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
٢٩. شرح التصريف: عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٣٠. شرح تصريف العزي: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت ٧٩١هـ)، عني به محمد جاسم المحمد، دار المنهاج، لبنان، ط ٢، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
٣١. شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب (ت ١٠٩٣هـ)، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
٣٢. شرح شواهد شرعي الشافية للرضي والجاربردي: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
٣٣. شرح قصيدة بانث سعاد: أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، دراسة وتحقيق د. عبد الله عبد القادر الطويل، المكتبة الإسلامية، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
٣٤. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م.
٣٥. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له د. أميل يعقوب بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٣٦. شرح الملوكي في التصريف: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٣٨. كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
٣٩. القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٤٠. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي سيبويه (ت ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٤١. كتاب الأفعال: علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القطّاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٣هـ-
٤٢. كتاب النبات: أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت ٢٨٢هـ)، حققه وشرحه وقدم له برنهارد لفين، مطابع دار القلم، بيروت، ١٣٩٤هـ-
٤٣. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
٤٤. لحن العوام: أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٤٥. لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
٤٦. ليس في كلام العرب: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط ٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٤٧. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٤٨. المدخل إلى تقويم اللسان: ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ)، المحقق حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٤٩. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط ١، د.ت.
٥٠. معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٥١. المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
٥٢. مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، راجعه وعلق عليه أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٥٣. المقترض: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٥٤. الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.
٥٥. المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٥٦. النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، المحقق علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية، د.ت.

٥٧. النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٥٨. النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط ١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

الهوامش

- (١) لسان العرب «وهم»: ٦٤٣/١٢.
- (٢) لسان العرب «وهم»: ٦٤٤/١٢.
- (٣) أساس البلاغة «وهم»: ٣٥٨/٢.
- (٤) الصحاح «وهم»: ٢٠٥٤/٥.
- (٥) التوهم، دراسة في كتاب سيوييه: ٧٦.
- (٦) التوهم عند النحاة: ٣٠.
- (٧) الخصائص: ٢٧٦/٣.
- (٨) الخصائص: ٢٧٩/٣.
- (٩) الخصائص: ٢٧٩/٣.
- (١٠) الأغاني: ٢٠٩/٢٤.
- (١١) المحكم والمحيط الأعظم: ٣٩٦/١٠.
- (١٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣٩٦/١٠.
- (١٣) الخصائص: ٢٦٧/١.
- (١٤) ينظر: الأصول في النحو: ٤٣٩/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٢٤٤/٣.
- (١٥) الخصائص: ٢٦٧/١.
- (١٦) شرح المفصل: ٣٨٣/٥.
- (١٧) شرح الملوكي في التصريف: ٢٤٣.
- (١٨) الأغاني: ٢٠٩/٢٤.
- (١٩) كتاب النبات: ١٨٩/٣.
- (٢٠) ينظر: الريح: ٥٢.
- (٢١) لحن العوام: ٢٥٦.
- (٢٢) المدخل إلى تقويم اللسان: ٤٤.
- (٢٣) شرح قصيدة بانث سعاد: ١٣٧.
- (٢٤) ينظر: درة الغواص: ٤٨.
- (٢٥) شرح قصيدة بانث سعاد: ١٣٧.
- (٢٦) الصحاح «روح»: ٣٦٧/١.
- (٢٧) المحكم والمحيط الأعظم: ٦٦٣/٦.
- (٢٨) تهذيب اللغة: ٣٣٥/٩.
- (٢٩) تاج العروس «كنن»: ٦٨/٣٦.
- (٣٠) تهذيب اللغة: ١٣٠/١٢.
- (٣١) ينظر: تهذيب اللغة: ١٣٠/١٢.
- (٣٢) الإغفال: ٢٣٦/٢.

- (٣٣) الإغفال: ٥٥/١.
- (٣٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٩٧/١.
- (٣٥) الإغفال: ٢٣٦/٢.
- (٣٦) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ١٦٢.
- (٣٧) تهذيب اللغة: ٣١٨/١٢.
- (٣٨) المحكم والمحيط الأعظم: ٧١/٧.
- (٣٩) العين: ٤١٠/٥.
- (٤٠) الكتاب: ٦٠٢/٣.
- (٤١) الكتاب: ٦١٧/٣.
- (٤٢) ينظر: ديوان طفيل الغنوي: ٣٢.
- (٤٣) المحكم والمحيط الأعظم: ٧٨٢/٦.
- (٤٤) المدخل إلى تقويم اللسان: ٢١٨.
- (٤٥) ينظر: التكملة: ٤٨٦.
- (٤٦) الكتاب: ٢٥/٤.
- (٤٧) الإغفال: ٢٣٦/٢.
- (٤٨) ينظر: الصحاح «سيل»: ١٧٣٣/٥.
- (٤٩) تهذيب اللغة: ٣١٨/١٢.
- (٥٠) تهذيب اللغة: ٥٠/١٣.
- (٥١) ينظر: الصحاح «سيل»: ١٧٣٣/٥.
- (٥٢) الإغفال: ٢٣٦/٢.
- (٥٣) إصلاح المنطق: ٢٦١.
- (٥٤) الخصائص: ٢٧٩/٣.
- (٥٥) ينظر: مقاييس اللغة «مسل»: ٨٦٠.
- (٥٦) ينظر: مقاييس اللغة «سيل»: ٤٢٥.
- (٥٧) الإغفال: ٥٥/١.
- (٥٨) ينظر: الصحاح «مأق»: ١٥٥٣/٤.
- (٥٩) ينظر: أدب الكاتب: ٤٤٥، ٤٨١.
- (٦٠) إصلاح المنطق: ٢٢٢.
- (٦١) ليس في كلام العرب: ١٠٨.
- (٦٢) ينظر: الكتاب: ٢٤٩/٤.
- (٦٣) الصحاح «مأق»: ١٥٥٣/٤.
- (٦٤) ينظر: التنبية والإيضاح عما وقع في الصحاح، «مأق»: ٧٥/٤.
- (٦٥) ينظر: المقتضب: ١٢٣/١.
- (٦٦) الكتاب: ٣٥٦/٤.
- (٦٧) ينظر: الكتاب: ٤٦٨/٣.
- (٦٨) الخصائص: ٢٨٠/٣.
- (٦٩) معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٠/٢.



- (٧٠) الإغفال: ٢/٢٤٥.
- (٧١) المنصف: ٢١١.
- (٧٢) الممتع في التصريف: ٢٢٥.
- (٧٣) معاني القرآن وإعرايه: ٢/٣٢١.
- (٧٤) الكتاب: ٣/٤٦٢.
- (٧٥) المحكم والمحيط الأعظم: ٣/٣١٩.
- (٧٦) شرح التصريف، للثمانيني: ٤٣٣.
- (٧٧) شرح التصريف: ٤٣٣.
- (٧٨) الكتاب: ٤/١٠٥.
- (٧٩) الكتاب: ٤/١٠٦.
- (٨٠) شرح التصريف: ٤٣٣.
- (٨١) الكتاب: ٤/١٠٥.
- (٨٢) معاني القرآن وإعرايه: ١/٣٦٢.
- (٨٣) شرح كتاب سيويه، للسيرافي: ٤/٤٨١.
- (٨٤) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه: ٣٥.
- (٨٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١/٢٠٩.
- (٨٦) ينظر: النوادر: ٣٣١-٣٣٣.
- (٨٧) الخصائص: ١/٣٨٣.
- (٨٨) المنصف: ١٣٨.
- (٨٩) ينظر: الأصول في النحو: ٣/٢٣٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٤١.
- (٩٠) ينظر: الكتاب: ٤/٢٨٦.
- (٩١) الكتاب: ٤/٢٨٦.
- (٩٢) شرح كتاب سيويه: ٥/١٨٢.
- (٩٣) المفصل: ٢٣٩.
- (٩٤) ينظر: الشافية: ١٠٧.
- (٩٥) الممتع في التصريف: ١١٦.
- (٩٦) ارتشاف الضرب: ١/١٧١.
- (٩٧) شرحه على الشافية: ١/٥٧٨.
- (٩٨) جامع الدروس العربية: ١٦٥.
- (٩٩) الخصائص: ١/٢٢٩.
- (١٠٠) الكتاب: ٤/١٦٠.
- (١٠١) ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى: ١٤٠، وروايته في الديوان: ولا سابقا شيئاً، والشاهد فيه على أن مدركا فيه الباء مقدرة.
- (١٠٢) الكتاب: ٤/١٦٠.
- (١٠٣) شرح الرضي على الشافية: ٢/٢٩٩.
- (١٠٤) لم أقف على نسبة إلى قائل، وهو من شواهد شرح الرضي على الشافية: ٢/٢٩٩.
- (١٠٥) قائله العذافر الكندي، ينظر: شرح شواهد شرعي الرضي والجاربردي: ٤/٢٢٥.
- (١٠٦) شرح كتاب سيويه: ٥/٣١.

- (١٠٧) العين: ٢٩٥/٣.
- (١٠٨) معاني القرآن: ٤٥٩/١.
- (١٠٩) تهذيب اللغة: ١٥١/٥.
- (١١٠) جمهرة اللغة: ١٠٣٥/٢.
- (١١١) جمهرة اللغة: ١٠٩٧/٢.
- (١١٢) سورة الكهف، الآية ٧٧.
- (١١٣) العين: ٢٩٨/٤.
- (١١٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بتخفيف التاء وكسر الخاء، ينظر: النشر في القراءات العشر: ٣١٤/٢.
- (١١٥) الصحاح «أخذ»: ٥٥٩/٢.
- (١١٦) معاني القرآن وإعرابه: ٣٠٧/٣.
- (١١٧) النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٨٣/١.
- (١١٨) أوضح المسالك: ٣٢٥.
- (١١٩) الخصائص: ٢٨٩/٢.
- (١٢٠) ينظر: القاموس المحيط «تخذ»: ٣٣١.
- (١٢١) نسبه ابن سيده في المحكم إلى الممزق العبدى، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم «فحص»: ١٦٠/٣.
- (١٢٢) الحجة للقراء السبعة: ٦٨/٢.
- (١٢٣) قال أبو علي في التكملة: ٥٨١ (وقد حكى بعض البغداديين فيه الإدغام، وهو عندي على قياس قول أصحابنا خطأ).
- (١٢٤) الحجة للقراء السبعة: ٧١/٢.
- (١٢٥) شرح تصريف العزي: ٢٣١.
- (١٢٦) البحر المحيط: ٣١٧/١.
- (١٢٧) ينظر: توضيح المقاصد: ١٦٢٠/٣.
- (١٢٨) تاج العروس «تخذ»: ٤٩٤/٩.
- (١٢٩) ينظر: العين: ٢٩٨/٤، والصحاح «أخذ»: ٥٥٩/٢.
- (١٣٠) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم «تخذ»: ١٤٨/٥، والقاموس المحيط «تخذ»: ٣٣١.
- (١٣١) ينظر: مقاييس اللغة «أخذ»: ٢٩، و«تخذ»: ١٢٦، ولسان العرب «أخذ»: ٤٧٢/٣، و«تخذ»: ٤٧٨/٣.
- (١٣٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٦٨/٢.
- (١٣٣) نسب في الصحاح «سنت»: ٢٥٤/١ إلى ابن الزبير.
- (١٣٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم «س ن ت»: ٦٤٨، ولسان العرب «سنت»: ٤٧/٢.
- (١٣٥) الكتاب: ٢٣٩/٤.
- (١٣٦) الكتاب: ٤٢٤/٤.
- (١٣٧) شرح كتاب سيبويه: ١٢٥/٥.
- (١٣٨) ينظر: شرح التصريف، للثمانيني: ٣٥٤.
- (١٣٩) الصحاح «سناً»: ٢٣٨٤/٦.
- (١٤٠) ينظر: الصحاح «سنت»: ٢٥٤/١.

Republic of Iraq
Ministry of higher Education
and Scientific Research



Journal Of
The Iraqia University
Scientific Peer- Reviewed
Semi Annual
Issued by
Islamic Researches And Studies
Center Mabdaa

Print ISSN: 1813-4521

Arab Impact Factor(878-2018)

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٠٨٦ لسنة ٢٠٠٨

Journal of The Iraqi University موقع المجلة الالكتروني

مجلة الدراسات والبحوث الإسلامية

يصدرها مركز البحوث والدراسات

Republic of Iraq
Ministry of higher Education
and Scientific Research

ISSN Online:2663-7502
ISSN Print : 1813 - 4521



Al iraqiya university journal Semi Annual

**Scientific periodical refereed
Issued by research and journal
Islamic studies center**

Hijri 1441

2020 AD

No : 46-3

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1086 لسنة 2008

رقم معامل التأشير العربي (878-2018)

أسست سنة 1993م

موقع المجلة الالكتروني Journal of The Iraqi University

